

# الاقتصاد السياسي

باسك طوخ

استاذ مساعد في مادة العلوم السياسية - الجامعة اللبنانية الميركية

من يسعى لفهم المالية العامة في مرحلة ما بعد الحرب في لبنان هو كمن يحاول أن يتحسس طريقه في الظلام، فما من بصبص نوري في نهاية النفق، مجرد ظلام مُظنّب. وبات انتظار صدور موازنة 2019 أشبه بالجلوس في غرفة سوداء لا يدري أحد متى يكون الخروج منها. غرض صانعو القرار الطرف عن جرة الإصلاحات الصحية الممكنة (أو 35,6%،) مقابل 46 مليار دولار

## ”

**عندما تتحدّث النخبة السياسية والاقتصادية عن آثار الفساد على المالية العامة، تتناسى أنه الزيت الذي يشخّم الميثاق الاقتصادي- السياسي الذي على أساسه تمّ تقاسم السلطة في مرحلة ما بعد الحرب**

## “

للرواتب والأجور (أو 21,29%)، و20 مليار دولار كدعم لمؤسسة كهرباء لبنان (أو 9,25%)، و19 مليار دولار لرواتب وتعويضات التقاعد (أو 8,79%). بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي في عام 2018، تكشف الأرقام عن واقع اقتصادي سياسي

«التحليل الجنائي»، الذي تمّ إجراؤه على الإنفاق الحكومي خلال العقود المنصرمة، والذي كشف تركيبة الفساد التي قام عليها الاقتصاد السياسي اللبناني في مرحلة ما بعد الحرب. إن هذا التحليل يكشف عن ما يسير في أوردة الاقتصاد، ويقول لنا من هم الخاسرون ومن هم الراحون في الميدان الاقتصادي الاجتماعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ووفق أحد التقديرات، فمن أصل 216 مليار دولار مبلغ الإنفاق الحكومي لعام 1993 و2017، بلغت قيمة خدمة الدُئِن مبلغ 77 مليار دولار (أو 35,6%)، مقابل 46 مليار دولار التي نادى بها الاقتصاديون، ووعوُضاً عن الدخول في نقاش شمولي وصادق حول نوع الموازنة التي تحتاج لها الدولة اللبنانية للخروج من الدوامة المالية والنقدية، اعتمدوا سياسة الترسّيات لجش نفض الأراضي الشعبية المحيطة للنخبة السياسية في ظلّ وجود خشية من تمزّدها. لقد فضلت النخبة السياسية والاقتصادية أن تتبعد عن الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تعيد توجيه الاقتصاد الريعي إلى منطق الإنتاجية، وربما الاستئناء الوحيد فتقدّر مجموعة خبراء من جمعية مصارف لبنان» حجم الإيرادات غير المكتسبة بنحو 4 مليارات دولار من الخسائر نتيجة التهرّب من الضرائب، 200 مليون دولار من الخسائر الفنية وغير الفنية في قطاع الكهرباء، 1,15 مليار دولار من الخسائر نتيجة التهرّب من الضريبة، 200 مليون دولار من الخسائر نتيجة التهرّب من الخسائر المالية إلى دفع رسم التسجيل العقاري ورسم الانتقال، 500 مليون دولار من الخسائر نتيجة التهرّب من دفع الضرائب على السلع والرسوم الجمركية، فضلاً عن 200 مليون دولار من الإعفاءات الضريبية، و300 مليون دولار من إيرادات الأَصْلاَت الإضافية المحتملة.

شبابه: الرواتب وملحقاتها في حجم الاقتصاد اللبناني غير المتخطت ونفخت التزامات زبائنية، النظامي، غير المُمتثل للواجب الضريبي بـ31% من الناتج الإجمالي سنوياً، بين عامي 1991 و2015. كانت هذه النسبة في أعلى مستوياتها في عام 1991 (36,7% من إجمالي الناتج المحلي) وانخفضت إلى أدنى مستوياتها (24,6%) في عام 2010، لترتفع من جديد إلى 29,2% أو ما يعادل 14 مليار دولار أمريكي في عام 2015. إن هذه الأرقام مثيرة للعجب لدولة يصل عدد سكانها إلى 6 ملايين نسمة (من ضمنهم اللاجئون من مختلف أطرافهم) وإجمالي ناتج محلي بلغ 56,6 مليار دولار أمريكي في عام 2018.

وتقدّر رئيس لجنة الإدارة والعدل في المجلس النيابي، النائب جورج عدوان، قيمة التهرّب السنوي الشرعي من الرسوم الجمركية عند 700 مليون دولار أمريكي. وهنا نقول شرعي لأنه يبدو أن الجميع يعرف أنّ غالبية الواردات تدخل بفواتير غير دقيقة، إمّا عبر التفرة السوداء أي مرفقاً بيروت، أو من خلال التهريب عبر الطرق البرية على طول الحدود اللبنانية. ويشير عدوان إلى أنّ بالرغم من تحقيق قطاع الاتصالات أرباحاً بقيمة 14,5 مليار دولار خلال العقد الأخير، إلّا أنه لم يصل منها إلى خزينة الدولة إلاّ 10 مليارات، حيث اعتُبر الرصيد الحقيقي نفقات تشغيلية، وحتى في الموازنة المذكورة أعلاه على خطوط المحسوبة الطائفية. وبذلك تشكّل الاقتصادات السياسية الموازية الموضحة أعلاه مرآة لاقتصاد ريعي غير منتج وغير متوازن، تصلّت جذوره في مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية التي اضطلعت فيها الدولة بدور

الميثاق الاقتصادي-السياسي الذي على أساسه تمّ تقاسم السلطة في مرحلة ما بعد الحرب، أو ما يُعرف باتفاق الطائف. وواقع الحال أنّه تمّ وضع اليد على المؤسسات العامة في مرحلة ما بعد الحرب وتحويلها إلى ما



انجله بوليفان

المكسيك

يسفّيه رينود لندرن «معاقل الامتياز» (bastions of privilege) لزبائن النخبة السياسية لاستخدامها كسداة لترميز مختلف أشكال الفساد في دولة «المحاصصة» (1)، ويأتي نتيجة ذلك بروز الطائفية في قطاع عام يشوبه فسادٌ عضويٌ والمحسوبيات والتشوّهات على أشكالها (2). وبعد، هل هناك من يعرف الحجم الحقيقي للقطاع العام؟ تتراوح الأرقام غير الرسمية بين 310 ألف و400 ألف، وأمّا عن التفاوت الكبير في معاشات التقاعد والرواتب في القطاع العام، فحدثت ولا حرج فهل هي تُحدّد على أساس الجدارة أو الزبائنية؟

علّق مرّة

المفكّر الماركسي والنّاشط السياسي الإيطالي الكبير أنطونيو غرامشي قائلاً إنّ «بين الخنوع والقوّة شيء هو الفساد/العشّ (نجدّه في الحالات التي يصعب فيها ممارسة الهيمنة، وحيث يكون في استخدام القوّة مخاطرة كبرى)» (3). وخلال النقاش الصحّاب الذي دار حول موازنة 2019، زاد أطلّعنا على تركيبة الفساد التي تصلّت في اقتصادنا المسّيس في مرحلة ما بعد الحرب. فهو فساد يدفع فاتورة الاستهلاك المفرط والغرور في اقتصاد القرن الحادي والعشرين غير المنتج، كما أنّه الضمانة لاستمرارية الاقتصاد المسّيس، وهو الذي يعيد إنتاج الزبائنية الطائفية كسداة لتعمية القاعدة الشعبية. وفيما بدأت النخبة السياسية والاقتصادية تتدفع من الخيارات المالية، وقد بلّغت وإن بمزارة حجة الإصلاح الاقتصادي، كيف سوف تبقى على قبضتها السياسية؟ وعبر أي توازن بين الموافقة والإكراه سيحتقن ذلك، فيما قد بدأ عدد متزايد من الناس يشعر بآلم الخيارات الاقتصادية الصعبة ولكن المحتمّة؟ وما سيكون دور جزّ الطائفية يا ترى في هذه العملية؟ في ظلّ هذا الواقع، يبدو من مشروع موازنة 2019 أنهم اختاروا التأمّن وانتظار ما تحمله «ماتنا» مشاريع استكشاف النفط والغاز، كما وحلم الخصخصة؛

بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات

- Leenders, R. 2012. Spoils of Truce: Corruption and State-Building in Postwar Lebanon. Cornell University Press.
- Salloukh, B. 2019. Taif and the Lebanese State: The Political Economy of a Very Sectarian Public Sector. Nationalism and Ethnic Politics, 25.
- Anderson, P. 2019. «Bolsonaro’s Brazil», London Review of Books 41.

# ما لا تراه «هوديز»: ارتفاع أرباح المصارف من المال العام

علي هاشم

به، حيث ستزداد حدة الضغوط على ربحيتها.

صحيح أن المصارف شهدت في الفترة الماضية ارتفاعاً في كلفة فوائدها الواردت لديها، وهو ما غدّاه التسابق المحموم على استقطاب الودائع لتوظيفها في الهندسات المالية ذات اليرود المرتفع لدى مصرف لبنان. وهذا ما اعتبره التقرير عاملاً يزيد الضغوط التي تتعرّض لها المصارف في الفترة الأخيرة. مع العلم أن ارتفاع الفوائد أتى فعلاً إلى الحدّ من متوسط العائد على الموجودات لديها (أي نسبة الأرباح من إجمالي الموجودات). لكن ذلك لا يعني أن المصارف كانت تتكدّب أي خسائر خلال هذه الفترة، بما يمكن أن يؤثّر على الملاءة أو حجم أموالها الخاصّة وغيرها من المؤشّرات المتعلّقة بالمخاطر الائتمانية الخاصّة بها.

وبينما تركّز موديز على أثر الارتفاع الأخير في الفوائد، تتجاهل كلياً الارتفاع الهائل في نسبة الأرباح التي كانت تجنيها المصارف

## اقتصاد السوء

## التأجيل هو البرنامج الوحيد

محمد زبيب

لم تُسَدل الستارة بعد على مشروع قانون موازنة عام 2019، بل إن المواقف وريود الفعل والضغط والاعتراضات، التي أعقبت إقرار المشروع في جلسة مجلس الوزراء، في 27 أيار/ مايو الماضي، تدفع إلى الاعتقاد أن الجلسات العشرين التي خصّصتها الحكومة لمناقشة هذا المشروع، والمفاوضات الجانبية التي سبقتها ورافقتها، لم تكن كافية للتوافق عليه وحسم الخيارات فيه، وبالتالي لم تسفر هذه الجلسات الطويلة عن أي «برنامج عمل مشترك» جديد. بخلاف عن البرنامج القائم، المعهود وعديم السؤالية، أي اللجوء مجدّداً إلى تأجيل المواجهة مع الاستحقاقات الداهمة والسعي إلى شراء المزيد من الوقت، ولو بكلفة باهظة جداً، والبحث عن سيّتحلّ هذه الكلفة من مستوى عيشه أو من مستوى دخله... وكلّ ذلك في انتظار «عجيبه» ما أو «صدفة» أو الرهان على متغيّرات وظروف وعوامل خارجية على قاعدة المثل الشائع عن «شراء السمك في البحر».

باختصار، يمكن إعادة ترتيب ما حصل حتى الآن وفق التسلسل الزمني الآتي: - في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2017، وبعد سنته من انتخاب رئيس الجمهورية ميشال عون، صادق مجلس النواب على أول قانون للموازنة العامة بعد انقراط مستمرّ منذ عام 2006. تمّ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بعد انقضاء سنته، وبالتالي صلاحيته، وتمّ تبيرير المصادقة عليه، من دون أي نقاش فعلي له، بأنّه مجرد إشارة إلى عودة الانتظام على عمل الدولة بعد 11 عاماً من الإنفاق وجبائية الإيرادات خلفاً لأحكام الدستور وقانون المحاسبة العمومية، يومها اقتصر التوافق على السماح بإمرار قانون الموازنة من دون حسم مسألة حسابات الدولة المالية النهائية للعامة منذ عام 1993. فمُنحت الحكومة مهلة إضافية لإيجاد حلّ الحسابات، وتمّ تعليق الدستور بذريعة الظروف القاهرة، ويومها أيضاً، تمّ الإعلان عن أن هذه الحكومة ليست حكومة العهد الأولى، وأن موازنتها لعام 2017 ليست الموازنة المنشودة، فكان لا بدّ من انتظار نتائج الانتخابات النيابية التي ستجري في العام التالي (في أيار/ مايو 2018)، وكذلك انتظار نتائج التحضيرات الجارية في جبهه لعقد اجتماع «باريس 4»، «سيدر» ونتائج الدراسة التي لُوّمت إلى شركة «ماكينزي» لوضع الخطة الاقتصادية للدولة اللبنانية. بمعنى ما، قدّم قانون موازنة عام 2017 بوصفه عملاً شكلياً لا أكثر ولا أقل، ولا يتطوّل على أي برنامج عمل جديد للمرحلة المقبلة. - في نهاية آذار/ مارس من العام التالي، صادق مجلس النواب على قانون موازنة عام 2018 بمادة وحيدة ومن دون أي نقاش فعلي، مُكرِّراً الخالفة الدستورية المنمّادة، إذ تمّ نشر القانون في الجريدة الرسمية، للمرّة الثانية، من دون إقرار قطع الحساب عن السنوات الماضية، وبقيت الحجة هي نفسها، أي أن هذا القانون لا يعيّر عن برنامج الحكومة العقيدة التي سننطق عن الانتخابات النيابية المُقرّرة بعد شهر تقريباً، بل هو مجرد استجابة شكلية لأحد شروط انعقاد اجتماع باريس والحصول على قروض خارجية جديدة لمواجهة العجز المتراكم في ميزان المدفوعات، والذي يضغط بقوة على سياسة تثبيت سعر صرف الليرة إزاء الدولار.

- بعد أيام قليلة، في 6 نيسان/ أبريل من العام نفسه، انعقد اجتماع باريس الموعود، وعلى عكس المزمع بتأجيل حسم الخيارات في قانوني الموازنة لعامين 2017 و2018، أصبح لحكومة ما قبل الانتخابات النيابية «رؤية للاستقرار والنمو وفرص العمل» جذبت عبرها الالتزام المطلق بحماية الدائنين من أي عمليّات «قضّ شعر» أو «إعادة هيكلة» أو «جدولة» وضمان مواصلة تسديد الفوائد في مواعيدها المستحقّة كأولوية تتفوّق على كلّ أولويات الدولة. كذلك أعلنت الحكومة في «رؤيتها» التزامها المطلق بوصفة التشفّش التي اقترحها خبراء صندوق النقد الدولي، والرامية إلى تخفيض نسبة العجز المالي من 8,8% من مجمل الناتج المحلي في عام 2017 إلى أقل من 3,8% في عام 2022، أي بمعدّل لا يقلّ عن 1% من مجمل الناتج المحلي سنوياً على مدى 5 سنوات. وتضمّنت هذه الوصفة منذ البداية خريطة طريق تُؤدّي إلى تخفيض الإنفاق العام عبر تقليص الأجور ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية ومواصلة تجسيد الإنفاق الاجتماعي والاستثماري والغاء دعم أسعار الكهرباء تدريجياً، وعبر تحسين المزيد من الإيرادات من خلال النظام الضريبي القائم من دون أي تعديل، مع التركيز على إمكانية زيادة الضرائب على الاستهلاك، ولا سيّما زيادة الضريبة على القيمة المضافة ورسوم استهلاك البنزين.

- في أيار/ مايو من العام نفسه، وبعد شهر من اجتماع «باريس 4»، حصلت الانتخابات النيابية وأسفرت عن التجديد للقوى السياسية نفسها، التي كانت تسيطر على الدولة منذ عام 2005 ونهاير الولاية السورية المباشرة على لبنان. ولكن تشكيل الحكومة الأولى بعد الانتخابات استغرق 9 أشهر، وعندما تشكّلت أخيراً في مطلع العام الجاري، كانت على غرار الحكومات الائتلافية السابقة، لكنها كانت مضطّرة هذه المرّة إلى حسم خياراتها في مشروع قانون موازنة عام 2019، ولم يكن ممكناً للقوى الفائزة بالانتخابات أن تواصل هروبها والتملّص من مسؤولياتها باستخدام الججج السابقة، لكنّها لجأت إلى المماطلة حتى نهاية نيسان/ أبريل الماضي، عندما فشلت في التوافق على وضع مشروع «أكثر موازنة تقشّفية في تاريخ لبنان» قبل طرحه على مجلس الوزراء، إذ إن البرنامج الوحيد الذي طرح على هذه القوى هو البرنامج الذي عرضه وزير المال علي حسن خليل في اجتماع عُقد في منزل رئيس الحكومة سعد الحريري في منتصف نيسان/ أبريل، والذي تضمّن مقايضة تقضي بخفض الأجور ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية للعاملين في القطاع العام بقيمة تصل إلى مليار دولار، في مقابل زيادة الضريبة على الودعين بما قيمته نصف مليار دولار، وخفض كلفة خدمة الدئِن العام بقيمة 500 مليون دولار، بالإضافة إلى خفض الإنفاق الجاري المتّقي بنسب متفاوتة ومواصلة تجسيد الإنفاق الاستثماري بحجة تمويل مشاريع البنية التحتية عبر قروض «سيدر» والشراكات مع القطاع الخاص. هذه المقايضة المطروحة وضعت القوى السياسية كلها أمام المفاضلة التي تخشاها، ففي لحظة التضارب بين المصالح السياسية والمصالح المالية، كان عليها أن تختار إمّا التضحية بهذه وإمّا التضحية بتلك، وفي الحصلية، تبيّن أنها غير قادرة على الحسم، فاضطرت إلى مواصلة التأجيل ورمي المال في ملعب مجلس الوزراء وإمرار المزيد من الوقت.

-لم ينجح مجلس الوزراء بدوره، فعدم مجدّداً إلى الهروب عبر اعتماد مقاربة محاسبية عشوائية للوصول إلى نسبة عجز لا تتجاوز 7,8% من مجمل الناتج المحلي لعام 2019، ليتبيّن أن ما توصل إليه من تخفيضات على الإنفاق وزياد على الإيرادات لا يحقق الهدف، أي أن الإجراءات بُنيّت على نتائج وهمية، إذ تمّ تضخيم تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام، وجرّت قسّصّة بعض النفقات من هنا وهناك من دون أي برنامج واضح، وهو ما دفع إلى احتجاجات مستمرّة في القضاء والجامعة اللبنانية، وحصلت معظم التخفيضات الفعلية في الإنفاق الاستثماري وعبر مراكمة المتأخّرات الواجبة السداد، وعدم لحظ لك الالتزامات المطلوبة في أرقام المشروع، وكذلك عبر زيادة الضريبة على ربح الفوائد وفرض رسم بنسبة 2% على المستورنات، وهذه الإجراءات هي التي سيدور النقاش حولها في مجلس النواب من الآن وصاعداً.

هذا التسلسل الزمني يُعزّز الاعتقاد أن مشروع موازنة عام 2019 لا يزال خارج التوافق الذي تحتاج إليه القوى الممثّلة في الحكومة للمضي قدماً في إدارة الأزمة وتوازنات الميزان التي تهدّها، فها هو التّيار الوطني الحرّ يُعلن أن هذه الموازنة ليست موازنته، وحرّب الله يقول إنه لن يصمت في مجلس النواب كما صمت في مجلس الوزراء، والقوات اللبنانية ترفض جهاراً التخفيض الذي طاول التحويّلات في الجمعيات، وحركة أمل وتيّار المستقبل يعبران عن الخشية من تحميلها وزر هذا المشروع، الذي قد يصادق عليه مجلس النواب ولكن بعد تبويج شديد وإقرار من الجميع بأن العجز الفعلي سيكون أعلى بكثير وأن آثاره الائتمانية على الاقتصاد ستكون مؤلّة وأن الأفاق ستبقى سلبية...

## مؤشر

